

اعتراف الضمير قبل أن تتكلم الأدلة

وحكمت المحكمة

قراءة اجتماعية وقانونية ونفسية
في جريمة بلا شاهد

جريمة في لحظة

اعتراف من الضمير

عدالة لا تُبنى
على دليل واحد

بين القانون والضمير
تُكتب الحقيقة

قصة واقعية
تحمل رسالة
لكل إنسان

الكاتب

رمضان مصطفى سليمان

ثمره الخمر

اعتراف الضمير قبل أن تتكلم الأدلة

قراءة اجتماعية وقانونية ونفسية في جريمة بلا شاهد

ليست كل الجراح تنزف دمًا؛ فبعضها يسكن الذاكرة، ويظل ينزف صمتًا كلما مر الزمن.

كانت تخطو عائدةً من عملها، تحمل على كتفها تعب يومٍ طويل، وتنسج في خيالها أحلامًا صغيرة تنتظرها عند باب منزلها. كان الليل قد تجاوز منتصفه، والمدينة غارقة في صمتٍ كثيف، حتى بدا الشارع كأنه صفحة مهجورة لا يمر بها سوى الظلال.

كانت تمضي مطمئنة، وإن تسللت إلى قلبها رهبة غامضة لا تعرف لها سببًا، حتى انبثق أمامها شخصٌ من عتمة الطريق، كأن الظلام قد اتخذ هيئة إنسان. لم يمهلهما لحظة لتستوعب ما يحدث؛ أمسك بها بعنف، وأطبق على فمها لتختنق صرختها قبل أن تولد، ثم أسقطها أرضًا، وارتكب في حقها جريمة مزقت جسدها، وكسرت روحها، وسلبتها شعورها بالأمان.

ولم تكن الفاجعة فيما أصاب جسدها وحده، بل فيما خلفته تلك اللحظات من ندوبٍ لا تراها العيون. فمنذ تلك الليلة، لم يعد الليل ليلاً، ولا الطريق طريقًا، وأصبح الخوف رفيق خطواتها، يسبقها إلى كل مكان. كانت تستيقظ على ارتجاف الذكرى، وتنام وهي تحاول أن تقنع نفسها بأن العالم ما يزال يتسع للأمان، لكن الذاكرة كانت أكثر قسوة من النسيان.

ومن منظورٍ تربوي ونفسي، فإن مثل هذه الصدمات لا تنتهي بانتهاء الحدث، بل قد تمتد آثارها إلى أعماق الشخصية، فتزعزع الثقة بالناس، وتولد القلق الدائم، والشعور بالذنب أو العجز، رغم أن الضحية لا تتحمل أي مسؤولية عما وقع. ولهذا، فإن التعافي الحقيقي يبدأ عندما تجد من يصغي إليها دون لوم، ويؤمن بحقها في العدالة، ويحيطها بالدعم النفسي والاجتماعي الذي يعيد إليها، شيئًا فشيئًا، ثقتها بنفسها وبالحياة.

كان الأطباء يباشرون علاج الجسد بما تتيحه العلوم الطبية من وسائل، غير أنهم كانوا يدركون أن ما أصاب الضحية لم يكن مجرد إصابات ظاهرة يمكن تضميدها، وإنما صدغٌ عميق في البناء النفسي للإنسان. فالجروح الجسدية تعرف طريقها إلى الالتئام، أما جراح الصدمة فقد تتحول إلى زمنٍ كامل يعيش داخل الضحية، يعيد إنتاج الخوف كلما استدعت الذاكرة تفاصيل الليل الذي تبدلت فيه الحياة.

ومن هنا بدأت القضية الحقيقية ؛ إذ لم يكن المطلوب كشف فاعل مجهول فحسب ، بل إعادة بناء الحقيقة من ذاكرة فقدت معظم ملامحها.

⌘

بعد أيام من العلاج، استعادت الفتاة شيئاً من قدرتها على الكلام، فجلس إليها مفتش الشرطة محاولاً التقاط أول خيط يقود إلى الحقيقة.

غير أن الرواية جاءت ناقصة، لا بسبب تردد الضحية، وإنما لأن العنف ذاته كان قد صادر قدرتها على التذكر.

لم تر وجهًا واضحًا. لم تحفظ صوتًا مميزًا. لم تستطع الجزم بعدد المعتدين.

كانت ذاكرتها تحتفظ فقط بإحساسٍ كاسح بالخطر، وارتطامٍ عنيف بالرأس، ثم فراغٍ مطبق ابتلع كل ما تلاه.

هنا وجد المحقق نفسه أمام مفارقة قانونية معقدة؛ فجميع أركان الجريمة قائمة، بينما تكاد الأدلة الشخصية تكون معدومة.

بدأت التحريات في محيط الجريمة، واستُجوب السكان، وُجمعت الإفادات، وأعيد فحص المكان أكثر من مرة، وراجعت الشرطة الاحتمالات الممكنة واحدًا تلو الآخر.

لكن كل طريق كان ينتهي إلى الصمت.

ومع مرور الأيام لم يكن الملف يقترب من الحل، بل كان يزداد غموضًا، حتى بدا وكأن الجريمة قررت أن تدفن فاعلها داخل ظلامها.

⌘

تؤكد دراسات علم النفس العصبي أن التعرض لصدمة عنيفة قد يؤدي إلى اضطراب في ترميز الذكريات واسترجاعها. فالدماغ، تحت ضغط الخوف الشديد، يركز على النجاة أكثر من تسجيل التفاصيل،

ولذلك قد تعجز الضحية عن تذكر الوجوه أو الأصوات رغم صدق روايتها. ومن ثم فإن غياب الوصف الدقيق لا يُعد دليلاً على ضعف المصادقية، بل قد يكون أحد أبرز الآثار النفسية للجريمة نفسها.

λ

بينما كان مفتش الشرطة يقلب محاضر القضية للمرة الأخيرة في ذلك اليوم، فُتح باب مكتبه بهدوء.

دخل رجل تبدو على وجهه آثار سهرٍ طويل وصراعٍ داخلي استنزف ملامحه.

اقترب بخطوات ثابتة، ثم قال بصوت خافت لكنه حاسم :

اسمي يوسف .، وأنا الرجل الذي تبحثون عنه.

ساد الصمت.

لم يكن اسمه قد ورد في أي محضر. ولم تكن التحريات قد وصلت إليه. ولم يكن بين يدي الشرطة دليل واحد يشير إلى شخصه.

ومع ذلك ، بدأ يروي تفاصيل الجريمة بدقة، كما لو كان يقرأ صفحات لم يكتبها سوى ضميره.

كانت تلك اللحظة نقطة التحول الكبرى في القضية.

ففي العادة ، يقود الدليل إلى المتهم، أما هنا فقد سبق المتهم الدليل، وحمل بنفسه مفاتيح القضية إلى مكتب المحقق.

وهكذا انتقل التحقيق من سؤال : **من الفاعل؟** إلى سؤال أكثر تعقيداً : **لماذا اعترف؟**

λ

أثناء التحقيق، قدّم يوسف رواية متماسكة في ظاهرها ومؤلمة في جوهرها.

قال إنه أمضى تلك الليلة يشرب كميات كبيرة من الخمر حتى فقد جانباً كبيراً من قدرته على التحكم في سلوكه.

وفي طريق عودته شاهد الفتاة تسير وحدها. اختلط عليه الإدراك.

أخطأ في تقدير عمرها.

ثم انهارت الحواجز الأخلاقية التي كانت تضبط سلوكه، فانقاد إلى رغبة إجرامية انتهت باعتداء عنيف.

عاد إلى منزله دون وعي كامل بما ارتكب.

لكن الخمر، مهما طالت سلطتها، لا تستطيع أن تنتصر إلى الأبد على الضمير.

ومع انقضاء أثرها، بدأت الصور المبعثرة تتجمع. استيقظ وهو يشعر بثقل لا يشبه أي شعور عرفه من قبل.

وحين قرأ تفاصيل الجريمة في الصحف، أدرك أن الكارثة التي يتحدث عنها الناس هي ذاتها التي صنعتها يداها.

اعترف أولاً لزوجته.

ثم لم يجد سبيلاً للخلاص من عذاب الضمير إلا أن يسلم نفسه للعدالة.

❧

يفرق علم النفس الجنائي بين الدافع الإجرامي والقدرة على ضبط الدافع.

فالكحول لا يخلق الشر من العدم، لكنه يضعف الوظائف التنفيذية في الدماغ، ويقلل من قدرة الإنسان على كبح اندفاعاته واتخاذ القرار الرشيد.

ومن ثم فإن فقدان جزء من السيطرة لا يعني زوال المسؤولية.

لقد اختار المتهم بإرادته أن يتناول ما أفقده قدرته على الضبط، ولذلك ظل مسؤولاً عن النتيجة التي ترتبت على هذا الاختيار.

أما اعترافه، فلم يكن استجابة لضغطٍ أمني أو خوفاً من دليلٍ يوشك أن يكشفه، بل كان انعكاساً لصراع نفسي بين غريزة البقاء وسلطة الضمير.

وهنا يبرز السؤال الفلسفي:

هل يحاسب الإنسان على الفعل وحده، أم على القرار الأول الذي قاده إلى فقدان وعيه؟

ويميل القانون إلى أن المسؤولية تبدأ منذ لحظة الاختيار الإرادي الذي فتح الطريق إلى الجريمة.

⌘

لم تجعل المحكمة من الاعتراف سيد الأدلة، بل اعتبرته عنصرًا داخل منظومة مترابطة، لأن العدالة لا تبنى على كلمة واحدة مهما بلغت قوتها.

أولاً: الأدلة الطبية

- إصابات الرأس الناتجة عن الاعتداء.
 - تمزق الملابس.
 - آثار العنف الجسدي.
 - التقارير الطبية التي أثبتت وقوع الاعتداء.
- وقد منحت هذه الأدلة للجريمة وجودها المادي الذي لا يقبل الإنكار.

ثانياً: الأدلة القولية

- شهادة الضحية.
 - الاعتراف المفصل للمتهم.
 - شهادة الزوجة التي أكدت أنه اعترف لها قبل توجهه إلى الشرطة.
- وقد التقت هذه الشهادات عند نقطة واحدة دون تناقض جوهري.

ثالثاً: الأدلة النفسية والسلوكية

- تسليم النفس طوعاً.
 - تطابق الاعتراف مع الوقائع المعلومة للمحققين.
 - انتفاء المصلحة في اختلاق جريمة بهذا الحجم.
- وهنا لم يصبح السلوك مجرد قرينة أخلاقية، بل تحول إلى دليل يعزز صدق الاعتراف.

⌘

تعتمد العدالة الحديثة على مبدأ تراكم الأدلة، لا على قوتها المنفردة. فالاعتراف وحده قد يكون كاذباً. والدليل الطبي وحده لا يحدد الفاعل. وشهادة الضحية قد تعجز عن التعرف إلى الجاني.

لكن اجتماع هذه العناصر في نسق منطقي متماسك يصنع ما يسميه الفقه الجنائي اليقين القضائي.

λ

وقف يوسف أمام المحكمة ثابتاً في اعترافه.

لم يحاول الإنكار. ولم يلتمس البراءة. بل أكد أنه يستحق العقاب، وإن كان يطلب من المحكمة أن تنظر إلى الظروف التي سبقت الجريمة دون أن تجعلها عذراً يمحوها.

ثم جاءت شهادة زوجته لتقدم صورة مختلفة للرجل.

قالت إنه عاش سنوات طويلة مستقيم السلوك، حسن السمعة، بعيداً عن أي انحراف، وإن ما وقع في تلك الليلة لا يشبه شخصيته التي عرفتها، وإنما كان ثمرة اندفاع أعمى غذاه الإفراط في شرب الخمر.

استمعت المحكمة كذلك إلى الشهود، وإلى مرافعات النيابة والدفاع، ثم أغلقت باب المرافعة بعد أن اكتملت أمامها الصورة القانونية والنفسية والاجتماعية.

λ

في أغلب القضايا الجنائية، يبدأ الطريق من الدليل وينتهي إلى الجاني.

أما في هذه القضية، فقد انعكس الاتجاه تمامًا.

فالضمير هو الذي فتح باب التحقيق الحقيقي.

ولو لم يتقدم يوسف باعترافه، فمن المرجح أن تبقى القضية سنوات طويلة ضد مجهول، لأن وسائل التحري لم تكن قد نجحت في كشفه.

وهنا تتجلى المفارقة.

لقد عجزت أدوات البحث عن الوصول إلى الفاعل، بينما نجحت محكمة الضمير في إصدار حكمها قبل أن تبدأ المحكمة الرسمية جلساتها.

إنها لحظة نادرة يصبح فيها الإنسان شاهداً على نفسه، وخصماً لها، وقائداً لها إلى العدالة.

λ

الضمير ليس سلطة قانونية، لكنه قد يكون أقسى من القانون. فالقانون يعاقب عندما يثبت الدليل. أما الضمير فيبدأ العقوبة منذ لحظة الإدراك. ولذلك قد يهرب الإنسان من رجال الشرطة، لكنه يعجز أحياناً عن الهرب من نفسه.

⌘

بعد المداولة، أصدرت المحكمة حكمها بحبس المتهم سنتين.

وأوضحت في أسباب حكمها أنها راعت ظروفًا استثنائية، أبرزها:

- اعترافه الكامل.
- تسليمه نفسه طواعية.
- حسن سيرته السابقة.
- خلو صحيفته من السوابق الجنائية.

غير أنها أكدت في الوقت ذاته أن تناول الخمر لا يمكن أن يكون سبباً للإعفاء من المسؤولية؛ لأن الإنسان لا يُحاسب فقط على الفعل النهائي، وإنما على اختياراته الحرة التي مهدت لوقوعه.

وهكذا حاولت المحكمة أن تحقق توازناً دقيقاً بين مقتضيات الردع ومقتضيات العدالة، دون أن تسمح للرفافة بأن تتحول إلى تفريط في حق المجتمع أو في حق الضحية.

⌘

ثمره الخمر... أم ثمرة الاختيار؟

تكشف هذه القضية أن الجريمة لا تبدأ عند لحظة الاعتداء، بل تبدأ في كثير من الأحيان قبل ذلك بقرارات تبدو عابرة؛ قرارٍ بالتخلي عن يقظة العقل، أو الاستهانة بحدود النفس، أو الاعتقاد بأن الإنسان يستطيع أن يفقد سيطرته مؤقتاً ثم يستعيدها دون ثمن.

أما الضحية، فقد غادرت تلك الليلة وهي تحمل ندوباً لا يقيسها تقرير طبي، بل يقيسها الخوف الذي يغير نظرة الإنسان إلى العالم، والذاكرة التي تعيد استحضار الألم كلما خُيِّل إليها أنها نجت منه.

وأما المحقق، فقد واجه واحدة من أكثر القضايا غرابة؛ إذ لم ينتصر فيها بمهارة التحريات، وإنما وجد الحقيقة تدخل مكتبه على قدميها، حاملةً اعترافاً سبق الأدلة.

ويبقى السؤال الفلسفي معلقاً في نهاية المشهد:
هل يستطيع الاعتراف الصادق أن يمحو الجريمة؟
الجواب القانوني واضح: لا.

وقد يخفف أثر العقوبة، لكنه لا يمحو الجريمة من سجل العدالة، ولا يرد للضحية أمنها المفقود ، ولا يعيد إلى الزمن لحظته الأولى قبل أن تنكسر.

وهكذا تبقى القضية شاهداً على حقيقة إنسانية عميقة: إن أخطر الجرائم ليست تلك التي يرتكبها الجسد وحده، بل تلك التي تبدأ عندما يتنازل الإنسان ، بإرادته ، عن سلطة العقل ، ثم يكتشف متأخراً أن الضمير لا ينسى ، وأن العدالة قد تتأخر ، لكنها لا تفقد طريقها إلى الحقيقة.